الأمم المتحدة
S/2018/293



Distr.: General
3 April 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس مواصلةَ إبلاغه بما يُحرز من تقدم صوب تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة)، وإطلاعه فورا على أي انتهاكات خطيرة لجميع الاتفاقات الواجبة التطبيق. ويُعرض التقرير أيضا أحدث المعلومات عن حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويغطي التقريرُ الفترة الممتدة من تاريخ صدور تقريري السابق (S/2017/870) في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى غاية ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

ثانيا – أبيي

الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية في منطقة أبيي مستقرة عموما، ولكن يستحيل التنبؤ بها. ومع بداية موسم الجفاف وترحال قبيلة المسيرية إلى منطقة أبيي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قبل أسبوعين من الموعد المعتاد بسبب قلة الأمطار خلال الموسم المطير، مما اضطرها إلى الشروع في نقل ماشيتها الموسمي في وقت مبكر. ومن أجل تيسير الترحال نحو الجنوب، شرعت القوة الأمنية المؤقتة في تغيير مواقع انتشارها من مواقع موسم الأمطار إلى مواقع موسم الجفاف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بإقامة قواعد عمليات مؤقتة في أم خريث، في القطاع الشمالي، وفي علال ودونقوب ومادينغتون في القطاع الأوسط، وفي أقاني تواك في القطاع الجنوبي، لتغطية بؤر التوتر المحتمل أن تنجم عن الترحال. وسيطرت القوة الأمنية المؤقتة على المسارات التي يسلكها الرّحل وتمكنت من التحكم في هذه المناطق بواسطة عمليات نشر تكتيكي في بؤر التوتر، وبإجراء دوريات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى. وإضافة إلى ذلك، ومن أجل إبراز صورة البعثة والوصول إلى جميع أنحاء منطقة أبيي، استُكملت الدوريات البرية بدوريات جوية أسبوعية في المناطق التي يشتبه في أن جماعات مسلحة تنشط فيها. وقدمت القوة الأمنية المؤقتة الدعم أيضا إلى الهياكل الشعبية القائمة المعنية بالإنذار المبكر، وهي اللجان الأمنية المشتركة ولجنة السلام المشتركة، من أجل التقليل إلى أدنى حد من احتمال اندلاع



100418 050418 18-04697 (A)


أعمال عنف متصلة بالترحال بين القبائل. وعقدت اللجان الأمنية المشتركة حوالي ٣٤ اجتماعا في جميع القطاعات الثلاثة لأغراض الإنذار المبكر.

٣ - وتابع جنود القوة الأمنية المؤقتة البلاغات الواردة من السكان المحليين التي تشير إلى وجود جماعات مسلحة مجهولة الهوية في المناطق المجاورة لأتوني، وملواك أغاك، وأقاني تواك، ونونق، وروماجاك، والشمام، باعتبار ذلك من تدابير الوقاية والردع في الآن ذاته. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، ألقت القوة الأمنية المؤقتة القبض على رجلَين مسلّحين من قبيلة المسيرية أثناء محاولتهما السطو على أحد المحلات التجارية في الشمام، بالقطاع الشمالي. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، جُرح مدنيان أثناء هجوم مسلح نفذه أفراد مجهولو الهوية في روماجاك في القطاع الأوسط. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قام تسعة أفراد عصابة، يُعتقد أنهم أفراد في جماعة مسلحة تحاول سلب المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، بتسليم أنفسهم إلى شرطة النفط في دفرة، بالقطاع الشمالي. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية مركبة مدنيّة في روممبير، بالقطاع الجنوبي، مما أدى إلى إصابة السائق الذي ينحدر من قبيلة دينكا نقوك.

٤ - ووقعت أعمال عنف أيضا بالقرب من سوق أمييت المشتركة، التي لا تزال تجتذب النازحين من جنوب السودان بحثا عن فرص اقتصادية. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء محاولة السطو على متجر يملكه تاجر من قبيلة المسيرية، تعرّض رجل من قبيلة دينكا للطعن والقتل على يد صاحب المتجر. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أصيب رجل آخر من قبيلة دينكا بجروح في ظروف مماثلة. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على رجل من قبيلة المسيرية كانت بحوزته قنبلة يدوية في السوق المشتركة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عقب مشاجرة دارت بسبب خلاف على صفقة بشأن الماشية بين أفراد القبيلتين، أصيب أربعة أشخاص بجروح وأغلقت السوق. وازدادت حدة التوترات بسبب حادث سرقة ماشية آخر وقع في الجزء الشرقي من منطقة أبيي قام أثناءه رجال من قبيلة دينكا نقوك بسرقة ١٠٧ رؤوس من الماشية التي تملكها قبيلة المسيرية. ولم يُستأنف العمل في السوق المشتركة إلا في ١ شباط/فبراير بعد استرداد ٣٩ رأسا من الأبقار المسروقة من قبيلة دينكا نقوك وإعادتها إلى صاحبها بمساعدة من القوة الأمنية المؤقتة. وأُلقي القبض على ثلاثة لصوص ماشية وتم تسليمهم إلى لجنة الحماية المجتمعية من أجل ملاحقتهم قضائيا.

٥ - وأجرت البعثة دوريات غطّت مساحة المنطقة بأكملها سعيا منها لتنفيذ ولايتها المتمثلة في توفير الأمن في جميع أنحاء منطقة أبيي. ومُنعت القوة الأمنية المؤقتة من التنقل بحرية في عدد من المناسبات. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قام جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان بإيقاف فريق تابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام كان يُجري دورية تقييم للطرقات بموازاة الطريق التي تربط بين أتوني وأوانق تو ولورت في نقطة تفتيش في أوانق تو. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عادت القوة الأمنية المؤقتة إلى نقطة التفتيش التي أقامها الجيش الشعبي لتحرير السودان بصحبة مراقبين وطنيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يشكلون جزءا من اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين، للتحقق من أن وجود الجيش الشعبي كان فعلا ضمن الحدود الجنوبية لمنطقة أبيي. وقد أكد ذلك النظام العالمي لتحديد المواقع. وفي ٢ شباط/فبراير، اعترض طريق دورية أخرى تابعة للقوة الأمنية المؤقتة سكان محليون غير مسلحين ادعوا أن المنطقة تابعة لولاية تويك وليست جزءا من منطقة أبيي. وفي حادث مستقل وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أبلغ سكان محليون دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، أثناء دورية تقييم للطرقات، بأن القوات المسلحة السودانية تُقيم نقطة تفتيش على الطريق الرابطة بين دفرة والشمام وأم خريث بالقرب من الحد الشمالي لمنطقة أبيي. ولم تعثر

دورية المتابعة التابعة للقوة الأمنية المؤقتة التي أوفدت إلى هناك في ٢٩ كانون الثاني/يناير لإجراء تحقيق بشأن هذا الادعاء على أي دليل على وجود نقطة التفتيش.

٦ - وتظاهر أفراد من قبيلة دينكا نقوك في بلدة أبيي خارج مقر القوة الأمنية المؤقتة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير. وشارك في المظاهرة التي دارت يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر حوالي ٤٠٠ شخص. وارتفعت أعداد المتظاهرين لتصل إلى ٢ ٠٠٠ أثناء مظاهرة ٢٣ كانون الثاني/يناير، التي قادها ناظر عموم قبيلة دينكا نقوك، بلبك دينق كوال. وفي كلتا المناسبتين، قُدمت عريضة إلى القوة الأمنية، تضمنت أمورا من بينها شكاوى بشأن الأثر السلبي المتصور على العمالة المحلية الناتج عن إبرام عقد جديد لخدمات إدارة المخيمات. وتم تعطيل دخول القوة الأمنية عبر البوابة الرئيسية لبضع ساعات في كلتا المناسبتين. واجتمعت القوة الأمنية المؤقتة في عدة مناسبات مع الزعماء المحليين ومع ممثلي المتعاقدين من الأفراد لتناول شواغلهم وشرح الوضع.

٧ - ورغم تلك الجهود، في ١١ شباط/فبراير، قام أفراد من المجتمع المحلي بمحاصرة جميع بوابات الخروج في مقر القوة الأمنية المؤقتة، مما أدى إلى تعطيل جميع أنشطة البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها باستثناء الأنشطة الحيوية. ومرة أخرى، أجرت القوة الأمنية المؤقتة محادثات مكثفة مع شيوخ القبائل ورُفع الحصار بعد حوالي ٦٠ ساعة يوم ١٣ شباط/فبراير. غير أن الموظفين الوطنيين والمتعاقدين من الأفراد لم يستأنفوا العمل حتى ١٨ شباط/فبراير خوفا من انتقام الأهالي منهم. ونُقل أحد الموظفين الدوليين مؤقتا إلى كادقلي في ١٥ شباط/فبراير.

عملية السلام على الصعيد المحلي

٨ - عملت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على تعزيز دورها في مجال تشجيع الحوار بين القبائل من خلال تقديم الدعم اللوجستي لعقد اجتماعات لجنة السلام المشتركة في بلدة أبيي، ودكورا، وأمييت، وتوداج، ولو (النوير)، وماريال أشاك. وكانت منظمة دولية غير حكومية توفر الدعم اللوجستي لاجتماعات لجنة السلام. ولكن عند انقطاع التمويل الذي كانت اللجنة تحصل عليه من جهة مانحة رئيسية، توقفت أنشطتها. ومنذ ذلك الحين، تولت القوة الأمنية المؤقتة مهمة تقديم الدعم إلى اللجنة ولاجتماعاتها الأسبوعية. وخلال هذه الاجتماعات، اتفق ممثلو المجتمع المحلي على أساليب لمعالجة المشاكل التي تؤثر على السلام والوئام، ومن بينها الأنشطة الإجرامية، واتفقوا على طرائق لدفع التعويضات للضحايا أو لأسرهم. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدم ممثلو قبيلة دينكا نقوك تعويضا إلى راعٍ من قبيلة المسيرية على سرقة ١٠ من أبقاره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحتى الآن، دفعت قبيلة المسيرية تعويضات عن ١٠ ضحايا من أصل ٢١ ضحية من أفراد قبيلة دينكا نقوك. وفي المقابل، دفعت قبيلة دينكا نقوك ديات ٣ ضحايا من أصل ١٤ ضحية من قبيلة المسيرية قُتلوا خلال العام الماضي.

٩ - وقد سمح الدعم المقدّم من القوة الأمنية المؤقتة لهذه اللجان الشعبية بتهيئة بيئة مواتية لنمو سوق أمييت المشتركة بشكل مطرد. ولا تجذب هذه السوق الأنشطة التجارية من داخل منطقة أبيي فحسب، بل أيضا من المناطق المجاورة في السودان وجنوب السودان. وتواصل القوة الأمنية المؤقتة توفير التغطية الأمنية للسوق والمناطق المحيطة بها، في حين تقدم شرطة الأمم المتحدة المساعدة إلى لجنة السوق لإرساء القانون والنظام. ويواصل عدد البائعين والأشخاص الذين يترددون على السوق الارتفاع بالتوازي مع ارتفاع عدد النازحين القادمين من جنوب السودان بحثا عن فرص عمل هناك.

١٠ - وأبلغ زعماء قبيلة دينكا نقوك القوة الأمنية المؤقتة بتزايد حدة التوترات بينهم وبين جيرانهم في الجنوب، وهم أبناء قبلية دينكا تويج، بسبب مشكلة متعلقة بأراضي موجودة داخل منطقة أبيي قائمة منذ مدة طويلة. ونشأت توترات أيضا بسبب بلاغات تفيد بأن بعض أفراد قبيلتي المسيرية ودينكا تويج كانوا بصدد إقامة ممر اقتصادي سيمر عبر الحدود الغربية لمنطقة أبيي، بهدف الالتفاف على قبيلة دينكا نقوك، وإقامة سوق تنافس سوق أمييت المشتركة.

١١ - وتزايدت الأعمال العدائية بين قبيلتي المسيرية والنوير. ففي يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، قيل إن ٣٢ فردا من قبيلة المسيرية قتلوا في كاداما الواقعة شرق منطقة أبيي وخارجها على أيدي أفراد من قبيلة النوير من مقاطعة ميوم في جنوب السودان. وكانت جرائم القتل مرتبطة بعملية سرقة كبيرة للماشية. وبما أن الضحايا من أقارب الأشخاص الذين ينتقلون عبر منطقة أبيي، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بجهود للمصالحة بين القبائل.

١٢ - وقدمت القوة الأمنية المؤقتة الدعم لأنشطة بناء السلام وأعيد إنشاء فريق عامل معني ببناء السلام يضم الجهات المعنية من القوة ومن موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ٢٠ شباط/فبراير، بعد انقطاع دام سنتين. وركّز الفريق، الذي يرأسه كل من القوة الأمنية المؤقتة ومكتب المنسق المقيم، على تعزيز أوجه التكامل في المجالات موضع الاهتمام المشترك مثل المسائل الجنسانية، والمصالحة، والترحال، والعدالة التقليدية.

١٣ - وفيما يخص العدالة التقليدية، قامت القوة الأمنية المؤقتة بزيارة مرافق الاحتجاز التابعة للجنة الحماية المجتمعية لتقييم ظروف احتجاز السجناء، وإدارة المرافق القائمة، والجرائم التي اتُّهم المحتجزون بارتكابها وأدينوا بها. وكشف التقييم أن المرافق تعاني من نقص في العاملين وأن العاملين فيها غير مؤهلين، مما يجعل الإجراءات غير قابلة للتطبيق، ويطيل مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وذلك بسبب عدم القدرة على إجراء تحقيقات وعلى تقديم الجناة إلى المحاكمة في المواعيد المحددة. وكان التعاون مع المدعي العام في أبيي الذي عينته جوبا المكلّف بإجراء تحقيقات في الجرائم المدنية والجنائية على حد السواء محدودا لأنه لا يمكن للقوة الأمنية المؤقتة التحاور مع هيئات إدارية عامة معيَّنة من جانب واحد. وفي الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس، نُظّمت حلقة عمل بشأن نظام العدالة التقليدية الخاص بقبيلة دينكا نقوك في بلدة أبيي، تحت إشراف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتعتزم القوة الأمنية المؤقتة تيسير حلقة عمل مماثلة خلال الأسابيع المقبلة في الجزء الشمالي من منطقة أبيي، فضلا عن حلقة عمل مشتركة بين كلتا القبيلتين.

١٤ - أما المؤتمر المشترك بين القبيلتين السابق للترحال الذي اشترك في تنظيمه كل من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة، والذي كان من المقرر عقده في قاعدة عمليات سرية تابعة للقوة في توداج خلال الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير، فقد أرجئ مرتين بسبب امتناع ممثلي قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية عن المشاركة فيه. وفي نهاية المطاف، عُقد المؤتمر خلال الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس، وشارك فيه أكثر من ١٠٠ فرد من قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، من بينهم نساء وأطفال. وتوصل المشاركون إلى عدد من الاتفاقات التي تنظم العلاقات بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في مجالات الأمن، وتسوية المنازعات، والعدالة الاجتماعية. وقدمت القوة الأمنية المؤقتة الدعم اللوجستي والأمني إلى المؤتمر.

١٥ - ومن أجل تعزيز مشاركة الأهالي والحصول على الدعم على الصعيد المحلي، أنجزت القوة الأمنية المؤقتة ٨ مشاريع سريعة الأثر من أصل ٢٥ مشروعا دعما لموارد الكسب ولتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والإنمائية الأساسية. ويرتقب أن تكتمل جميع تلك المشاريع، التي تم اختيارها على أساس الأولويات الجغرافية والمواضيعية، في حدود أواخر شهر أيار/مايو.

التطورات السياسية

١٦ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة التحاور مع حكومتي السودان وجنوب السودان، شأنها شأن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، بشأن ضرورة تنفيذ الطرفين للاتفاقات المتعلقة بمنطقة أبيي والحدود المشتركة بينهما تنفيذا تاما. وعقد القائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة في القوة الأمنية المؤقتة اجتماعين في الخرطوم مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية السودانية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ومع موظفي الاستخبارات العسكرية في ٢٥ شباط/فبراير. وفي جوبا، اجتمع القائم بأعمال رئيس البعثة في ٣٠ كانون الثاني/يناير مع وزير الخارجية دينق ألور كوال ومع مسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم رئيس اللجنة المكلفة بملف المفاوضات بشأن أبيي والرئيس المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، من جنوب السودان. وخلال هذه الاجتماعات، أعادت القوة الأمنية المؤقتة التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات مشتركة في منطقة أبيي، فبدونها ستظل منطقة أبيي تعمل في ظل فراغ على مستوى الإدارة وعلى مستوى سيادة القانون، وهي ظروف تعرقل تنميتها وتلحق أضرارا بموارد عيش سكانها. وشددت القوة الأمنية المؤقتة على أنه في وسع هذه المؤسسات أيضا أن تحول دون اتخاذ أي من الجانبين إجراءات أحادية أو أن تعالج هذه المسائل، مثل انطلاق الرحلات الجوية التجارية من مطار أقوك في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، التي من الأفضل معالجتها بشكل مشترك.

١٧ - وركزت المناقشات أيضا على ضرورة مواصلة التعاون وعلى ضرورة تبديد التصورات المتعلقة بتحيز القوة الأمنية المؤقتة لأي من الطرفين. وفي هذا الصدد، ومراعاةً لضرورة التحلي بالحياد وللقواعد والأنظمة القائمة وللاعتبارات الأمنية، اضطرت القوة الأمنية المؤقتة إلى رفض طلب نقل الوزير دينق ألور كوال والوفد المرافق له الذي كان يضم ٣٤ فردا أثناء الرحلة التي أجرتها القوة في ٣ كانون الثاني/يناير لحضور مراسم تشييع جثمان السفير الراحل كول ألور كول، ممثل جنوب السودان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من واو في جنوب السودان إلى أبيي.

١٨ - وعقدت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي جلستها العادية العاشرة برعاية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وخلال الاجتماع، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج مسألة السلطة الإدارية لمنطقة أبيي في جدول الأعمال. وأكد الرئيس المشارك الجديد للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن جنوب السودان، السيد دينق أروب، أن اللجنة مؤسسة إشرافية تتمثل مهمتها في الإشراف على المؤسسات المشتركة، ولكن لا يمكن إنشاء هذه المؤسسات إلا من قِبل الرئيسين المشاركين وليس من قبل اللجنة. ونظرا لعدم الإشارة إلى مسألة أبيي أثناء مؤتمر القمة الرئاسية المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، لا تزال مسألة المؤسسات المشتركة في طريق مسدودة. وفي نشرة صحفية صدرت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تسوية هذه المسألة قبل انعقاد الاجتماع المقبل للجنة. وكان من المقرر عقد اجتماع اللجنة المقبل في حدود منتصف شباط/فبراير، إلا أن الاجتماع لم يُعقد بعدُ في تاريخ نشر هذا التقرير.

١٩ - وفي تطور إيجابي، اجتمع شيوخ قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في أديس أبابا. وقد دُعي إلى عقد هذا الاجتماع خلال اجتماع عقدته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في آذار/مارس ٢٠١٥. ويسرت القوة الأمنية المؤقتة سفر شيوخ قبيلة دينكا نقوك من أبيي إلى جوبا لحضور الاجتماع. ودعا كلا الجانبين إلى إصدار التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق والتحري المشتركة لمنطقة أبيي في مقتل ناظر عموم دينكا نقوك في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وحثا الاتحاد الأفريقي على التواصل مع الجماعات المحلية والأسر المتضررة من أجل تعزيز السلام والمصالحة عند صدور التقرير. واتفق شيوخ القبائل أيضا على إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الهجمات وسرقة الماشية. وشددوا كذلك على ضرورة تنشيط الاقتصاد، بما في ذلك تقاسم عائدات النفط من منطقة أبيي، تمشيا مع بروتوكول أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. وأعربوا أيضا عن تأييدهم التام للإبقاء على سوق أمييت المشتركة.

٢٠ - وأجرى حسن علي نمر، الرئيس المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن السودان، أيضا زيارة إلى شمال أبيي خلال الفترة من ٣ إلى ١٠ آذار/مارس، حيث تخاطب مع حوالي ١٥٠ فردا من السكان من المناطق المجاورة أثناء اجتماع عُقد في دفرة، وأشرف على إعادة تشكيل بعض ''المجالس الشعبية'' في شمال أبيي، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في الاضطلاع بدور الوسيط في المنازعات التي تنشب على المستوى المحلي وفي ملء الفراغ الإداري في المنطقة.

الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢١ - نظرا لعدم إنشاء دائرة شرطة أبيي، واصلت شرطة الأمم المتحدة تقديم المشورة والتوجيه بشأن إرساء القانون والنظام والاضطلاع بأعمال الشرطة بفعالية إلى لجان الحماية المجتمعية وإلى لجنة السلام المشتركة في سوق أمييت المشتركة، من أجل ضمان امتثال اللجان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان عند تنفيذ المهام المتصلة بإرساء القانون والنظام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٥ (٢٠١٥). وإضافة إلى مواقع الأفرقة الخمسة الموجودة في أبيي، وبانتون، وأقوك، وتوداج، ودفرة، تعتزم شرطة الأمم المتحدة، بناء على طلب من الجماعات المحلية، إنشاء ثلاثة مواقع للأفرقة في تاجالي وقولي وماريال أشاك لمعالجة المسائل المتصلة بالقانون والنظام بمشاركة الأهالي. وقد أجرت شرطة الأمم المتحدة ما مجموعه ١ ٥٤٠ دورية للتفاعل مع الجماعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقامت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بتدريب ٥١ فردا من أفراد لجنة الحماية المجتمعية في أقوك، من بينهم سبع إناث، على المهام المتصلة بإرساء القانون والنظام. ونُظمت حملتان للتوعية بالجريمة، في نونق وتاجالي، وثلاث حملات توعية بشأن حركة المرور في أقوك ودفرة وفي سوق أمييت المشتركة.

٢٢ - وفي إطار التحضير لإنشاء دائرة شرطة أبيي في نهاية المطاف، أجرت شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشيوخ القبائل من القبيلتين، عملية مسح لرسم خريطة منطقة أبيي خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ من أجل تحديد المناطق التي يمكن إقامة مراكز شرطة وسجون تابعة لشرطة أبيي فيها. وقد أعربت حكومة السودان عن اعتراضها على هذه المساعي. وأثناء الاجتماع الذي عُقد مع جهاز الاستخبارات العسكرية السوداني في ٢٥ شباط/فبراير، أوضح القائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة في القوة الأمنية المؤقتة أن هذه العملية هي نشاط تحضيري بحت لتشكيل دائرة شرطة أبيي عملا بالاتفاقات الموقَّعة.

٢٣ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة تنفيذ أنشطتها المتصلة بالمسائل الجنسانية مع الجماعات المحلية، ونظّمت ١٣ حملة للتوعية بالعنف الجنسي والجنساني، شملت مسائل مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والعنف العائلي، وزواج الأطفال، والزواج القسري، وإساءة معاملة الأطفال. وستواصل شرطة الأمم المتحدة الترويج للتوعية بالمسائل الجنسانية بالتنسيق مع موظف الشؤون الجنسانية.

٢٤ - وعملا بولاية القوة الأمنية المؤقتة المتمثلة في ضمان حرية التنقل، وتحديد مواقع الألغام وإزالتها في منطقة أبيي والمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتحقق من أن ٣٥٨ كيلومترا من الطرق ذات الأولوية ومن أن مساحة أرضية قدرها ٠٦٨ ٣٨٩ مترا مربعا آمنة من أخطار المتفجرات. إذ أن هذه الطرق تسمح للقوة بالانتقال إلى مزيد من قواعد العمليات المؤقتة أثناء موسم الجفاف في إطار تعزيز وجودها العسكري في المنطقة. وسمحت مسوح غير دقيقة للألغام وأنشطة لتوعية مختلف القبائل بمخاطر الألغام بالعثور على ٢٣ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، ولغم مضاد للدبابات، ولغم شظوي مضاد للأفراد، ووحدتين من ذخائر الأسلحة الصغيرة وبتدميرها. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بتدمير ٨ بندقيات و ٢٠٩ قطع من الأسلحة الصغيرة في الموقع الذي تستخدمه القوة الأمنية المؤقتة لتخزين الأسلحة. ووُجهت رسائل للتوعية بخطر الألغام إلى ٠٠٨ ١٢ أفراد من الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يعيشون في منطقة أبيي، من بينهم رعاة رحل وعائدون، وإلى ٤٦٨ فردا من جنود القوة الأمنية المؤقتة ومن المراقبين العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة.

الحالة الإنسانية

٢٥ - ما زالت الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش ضخمة في منطقة أبيي بسبب التحركات السكانية والتوترات بين القبائل، والافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية. وقد تأثرت المنطقة أكثر بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة في السودان وجنوب السودان. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية، المساعدة إلى حوالي ٠٠٠ ١٧٠ شخص من الفئات الضعيفة في جميع قطاعات منطقة أبيي، من بينهم ٠٠٠ ٨٠ فرد من قبيلة دينكا نقوك، و ٠٠٠ ١٥ نازح من قبيلة دينكا نقوك في مختلف أنحاء منطقة أبيي، و ٠٠٠ ١١ شخص نزحوا من ولاية الوحدة وولاية واراب المجاورتين في جنوب السودان، و ٠٠٠ ٢٩ شخص من قبيلة المسيرية الذين مكثوا في منطقة أبيي خلال موسم الأمطار، و ٠٠٠ ٣٥ شخص من الرّحل الموسميين من قبيلة المسيرية الذين جاؤوا إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ويتوقع أن يعودوا في منتصف سنة ٢٠١٨. وحسب التقديرات، نزح نحو ٠٠٠ ١٠ شخص بسبب النزاع الدائر في جنوب السودان عبر منطقة أبيي بمعدل ٥٠٠ ٢ شخص في الشهر للوصول إلى وجهات في السودان. وقد رصدت عبورهم المنظمة الدولية للهجرة في سوق أمييت المشتركة وفي دفرة، وتلقى بعضهم مساعدات أساسية محدودة.

٢٦ - واستفاد نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص من الفئات الضعيفة من أنشطة متنوعة متصلة بالمساعدات الغذائية، ولا سيما من خلال برامج الغذاء مقابل الأصول، في الجزأين الأوسط والجنوبي من أبيي. وإضافة إلى ذلك، حصل ما مجموعه ١٩٢ ٦ شخصا من الفئات الضعيفة الذين نزحوا من ولاية الوحدة في جنوب السودان على توزيع عام للأغذية. وفي الوقت نفسه، حصل ٠٠٠ ٢٢ طالب مسجَّلين في ٢٧ مدرسة على وجبات مدرسية يوميًّا. واستفاد أفراد قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية على حد السواء من الجهود الرامية إلى دعم موارد عيش الأهالي ومن أنشطة الإنعاش الاقتصادي، كما استفاد منها

النازحون. وشملت الأنشطة دورات تدريبية لتجديد معلومات العاملين في مجال الصحة الحيوانية من المجتمعات المحلية؛ وتلقيح وعلاج حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ رأس ماشية تملكها قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية؛ ودعم الإنتاج الزراعي بتوزيع البذور وأدوات العمل إلى جانب تنظيم دورات تدريبية محددة الغرض؛ وإقامة سوق في أباتوك في القطاع الجنوبي، وثلاث مطاحن، وقاعتان لتنظيم الاجتماعات العامة وحديقة خضروات؛ وتنفيذ مشروع تجريبي أهلي لإقامة مأوى لفائدة حوالي ١٢٠ أسرة في قرية كولوم للعائدين في جنوب منطقة أبيي.

٢٧ - وتواصل تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات التغذية المتكاملة، بما في ذلك عمليات التحصين الروتيني وتوفير الأدوية الأساسية في المرافق الصحية البالغ عددها ١٤ مرفقا، بما في ذلك مستشفيان في بلدتين أبيي وأقوك. وأقيمت عيادة في قولي في القطاع الشمالي، وستبدأ العمل قريبا باعتبارها خامس عيادة في شمال منطقة أبيي. وفي الأثناء، استمرت فحوص التغذية وتقديم الدعم البرنامجي للمصابين بسوء التغذية المتوسط والحاد في إطار برنامج التغذية التكميلية الذي يستهدف شرائح محدّدة في جميع أنحاء منطقة أبيي. ووفّر برنامج التغذية التكميلية الذي يستهدف شرائح محدّدة تغطية لعدد يبلغ متوسطه الشهري ٧ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة وحوامل ومرضعات في جميع أنحاء منطقة أبيي. وإضافة إلى ذلك، نُفّذت أنشطة للتوعية وبناء القدرات، بما فيها التدريب أثناء العمل للموظفين المضطلعين بمهام علاجية، ونُظِّمت دورات للتوعية الصحية.

٢٨ - وفي شمال منطقة أبيي، لا يزال إمداد المجتمعات المحلية والرّحل الموسميين بالمياه المأمونة يشكل تحديا. وتم تطوير المضخات اليدوية المستخدمة إلى أحواض مياه صغيرة تُضخ المياه منها بالطاقة الشمسية في ثمانية مواقع؛ وحُفرت سبعة مضخات يدوية/آبار جديدة؛ وأُصلحت ثلاثة أحواض مياه و ٣٨ مضخة يدوية، يستفيد منها حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى بناء مرافق اغتسال في المدارس؛ وتدريب لجان مستخدمي المياه والجهات النظيرة على إدارة المياه؛ وصيانة أحواض المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية؛ وتوزيع لوازم النظافة الصحية على أطفال المدارس؛ وتشييد ٢٢٠ مرحاضا من المراحيض المنزلية في مواقع النازحين والمجتمعات المحلية في أقوك في القطاع الجنوبي. إلا أنه نظرا لمحدودية قدرات نظام إنفاذ القانون، كانت أعمال التخريب وسرقة نُظم الطاقة الشمسية وتجهيزات مرافق المياه مستشرية.

٢٩ - ويثير عدم وجود هياكل سلطة رسمية في منطقة أبيي المزيد من التحديات التي تعرقل تنفيذ وتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش. كما يثير تساؤلات بشأن توفير الخدمات الأساسية بشكل مستدام، بما في ذلك إدارة المدارس والمرافق الصحية. وبالمثل، في ظل غياب هياكل لسيادة القانون، يتعرض النساء والأطفال لأخطار العنف والاستغلال وسوء المعاملة. ورغم محدودية قدرات المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، تظل المجتمعات المحلية تتوقع منها الكثير. ونظرا لهذه التحديات، تسعى القوة الأمنية المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى جذب انتباه المانحين إلى منطقة أبيي من أجل التغلب على العجز في الاستثمارات الحكومية.

الجوانب الإدارية ودعم البعثة

٣٠ - في ٢٥ آذار/مارس، كان قوام العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يبلغ ٤ ٤٩٢ فردا (٤ ٢٨٧ جنديا و ٧٩ مراقبا عسكريا و ١٠٩ ضباط من هيئة الأركان)، مقابل الحد الأقصى للقوام المأذون به البالغ ٤ ٧٩١ فردا. وبلغ قوام عنصر شرطة القوة الأمنية المؤقتة ما عدده ٣٩ فردا

(٢٧ رجلا و ١٢ امرأة) من أصل مجموع القوام المأذون به، وهو ٥٠ فردا، وهذا أعلى عدد تم نشره منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١١. وبلغ عدد الموظفين المدنيين ١٤٠ موظفا دوليا و ٣٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٧٥ موظفا وطنيا، مقابل العدد الإجمالي المأذون به وهو ١٦١ موظفا دوليا و ٣٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٩ موظفا وطنيا. وأصدرت حكومة السودان ١٧٥ تأشيرة لأفراد القوة الأمنية المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين لم تبت بعد في ٥٠ طلب تأشيرة لخمسة موظفين دوليين و ٩ أفراد عسكريين وشرطيين اثنين من شرطة الأمم المتحدة و ٣٢ متعاقدا. وفي حادث مؤسف وقع في ٣ شباط/فبراير، لقي ثلاثة موظفين وطنيين ومتعاقدان من الأفراد يعملون في قاعدة اللوجستيات التابعة للقوة في كادقلي، حتفهم في حادث مرور بالقرب من مدينة الأُبيِّض، في السودان.

٣١ - وواصلت البعثة تحسين البنى التحتية والمنشآت البيئية في جميع المخيمات. واستُبدلت المباني الجاهزة التي لم تعد تفي بالغرض بسبب تقادمها وتدهورها في سبع من قواعد عمليات السرايا. واكتملت أعمال تحويل قاعدة العمليات المؤقتة في نونق إلى قاعدة عمليات دائمة. وأُنجز ٩٠ في المائة من الأعمال المتعلقة بتهيئة موقع التوسعة في مقر البعثة وتحسين الأحوال المعيشية في مخيم أبيي.

٣٢ - وفيما يتصل بالمسائل البيئية والمسائل المتعلقة بالنظافة الصحية، تم تركيب ١٨ محطة لمعالجة مياه الصرف من أصل المحطات المخطط لإنشائها في جميع قواعد القوة الأمنية المؤقتة البالغ عددها ٣٦ محطة. ومن المتوقع الانتهاء من تركيب جميع المحطات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحاليا، تعتمد البعثة على المتعاقدين من الأفراد لتشغيل وصيانة هذه المنشآت، مما جعل البعثة عرضة للمشاكل بسبب الافتقار للمهارات المطلوبة وعدم وجود إطار للمساءلة. ويتوقف تشغيل هذه المعدات الحيوية في المنشآت بفعالية أكبر على تنفيذ عقد خدمات المخيمات الذي تأخر بسبب مقاومة الأهالي في أبيي له كما أشير إلى ذلك في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه. وتتحاور البعثة بشكل مكثف مع الأهالي ومع الجهات المعنية الأخرى من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة.

٣٣ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة تشغيل أربع طائرات عمودية وثلاث طائرات ثابتة الجناحين. ومن أصل المهام البالغ عددها ١٠١ مهمة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت ٢٧ دورية جوية في منطقة أبيي، وأجرت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ٤١ دورية، وأجريت ١٤ رحلة جوية لتناوب القوات دعما للآلية، و ٥ رحلات لتقديم الدعم الجوي إلى فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود من أجل رسم نقاط العبور بين السودان وجنوب السودان. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ظلت البعثة تتقاسم تكاليف إحدى طائراتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، تتابع القوة الأمنية المؤقتة مبادرة الأمين العام الرامية إلى كفالة فعالية وكفاءة تشغيل الطائرات وستتقاسم طائرات نفاثة إقليمية مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. وواصلت البعثة الاستفادة من خدمات الدعم الأرضية للطائرات التي يوفرها مقدمو الخدمات المتعاقدين مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عنتيبي، أوغندا، ومع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الخرطوم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة عملية تناوب ١ ١١٠ عسكريين من وحدة حماية القوة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (٥٥٧ وافدا و ٥٥٣ مغادرا) ونقل ٦٥ طنا من أمتعة العسكريين الوافدين والمغادرين عبر مطار كادقلي. ونُقلت جميع الأمتعة برا بين كادقلي وأبيي نظرا إلى أن حكومة السودان لا تزال ترفض منح الإذن باستخدام مهبط أنتوني، في القطاع الجنوبي، الذي اكتمل

بنسبة ٩٠ في المائة. وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على العتاد الجوي. وإجمالا، نقلت البعثة ما مجموعه ٤ ٢٩٦ راكبا و ٥٨,٥ طنا من الأمتعة و ١٤٦،٧ طنا من الشحنات عن طريق الجو و ٢ ١٥٨ طنا من الشحنات عن طريق البر.

ثالثا - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٣٤ - منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أحرزت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تقدما ملحوظا. فقد ازدادت حيوية أنشطتها نتيجة لالتزام الجانبين في الرسالة المشتركة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر التي أكد فيها وزيرا الخارجية لمجلس الأمن تعاونهما معًا على تنفيذ القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ والقرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، رسالة إلى الأمين العام جدد فيها الإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة الأمنية المؤقتة وإلى الآلية. وأكد أن اتخاذ أي إجراءات تغيّر الترتيبات الحالية المتعلقة بالقوة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة قد تكون لها آثار خطيرة على الميدان وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل أعم. وأشار أيضا إلى أن هناك جهودا جارية تهدف للتعجيل بعقد جلسة استثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة في وقت لاحق من ذلك الشهر.

٣٥ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت جلسة عادية للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم في إطار التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للرئيسين البشير وكير. واتفق كلا الجانبين على إعادة تنشيط هذه الآلية واللجنة الأمنية المشتركة فورا، وعلى نشر القوات خارج المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وفي اليوم التالي، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء اجتماع القمة بين الرئيسين المعقود في الخرطوم، اتفقا على تعزيز العلاقات بين البلدين وجددا التزامهما بتنفيذ جميع اتفاقات التعاون الموقَّعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٦ - وفيما يتعلق بالاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة، أرجئ الاجتماع المقبل الذي كان من المقرر عقده في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ جلسة استثنائية في أديس أبابا في ٤ شباط/فبراير. وترأس وفد جنوب السودان وزيرُ الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في حين مثّل السودان رئيسُ هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة السودانية. وخلال هذا الاجتماع، عرضت القوة الأمنية المؤقتة تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وعن المجالات التي تستدعي من كلا الطرفين بذل مزيد من الجهود على وجه السرعة. وأشارت الآلية إلى أنه بعد وقت قصير من اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تلقت القوة الأمنية المؤقتة إخطارا من كلا الجانبين يفيد بأنه قد تم إخلاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وأفادت القوة أيضا بأن هناك بعثتين ميدانيتين باستمرار داخل هذه المنطقة في سفاهة/كير أديم وتيشوين على التوالي، وهي خطوة إيجابية من كلا الجانبين لدعم القوة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومع ذلك، لم يجر نشر العناصر العسكرية خارج المنطقة في موقع تيشوين، حيث كانت المسافة بين وجود القوات من الجانبين تبلغ ٦٠٠ متر بالكاد.

٣٧ - وركز الاجتماع أيضا على نشر القوات خارج المنطقة الحدودية الآمنة، وتشغيل مواقع الأفرقة، ورسم نقاط المعابر الحدودية، وتعليم الخط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وتفعيل

اللجنة المخصَّصة لـــ ''منطقة الأربعة عشر ميلا''، وكذلك على البلاغات الواردة بشأن وجود قوات مجهولة الهوية في تسعة مواقع شمال المنطقة الحدودية الآمنة. وقد تضمنت الوثيقة الختامية المنبثقة عن هذا الاجتماع إجراءات محددة يتعين اتخاذها وأشارت إلى الاجتماع المقبل المقرر عقده في ٥ آذار/مارس، على أن يسبقه اجتماع تعقده اللجنة الأمنية المشتركة في جوبا.

٣٨ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، عُقد الاجتماع السابع للجنة الأمنية المشتركة في جوبا. وأقر الاجتماع بأنه قد أحرز تقدم عموما فيما يتعلق بانسحاب القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ودعا الاجتماعُ إلى إنشاء لجنة مشتركة، بمشاركة الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل العمل مع القوة الأمنية المؤقتة على التحقق من نشر أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية خارج المنطقة الحدودية الآمنة في غضون ١٥ يوما، وأوصى الاجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة بالتعجيل بعملية تحديد إحداثيات نقاط العبور الحدودية بدقة بالتعاون مع الفريق الفني في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس.

٣٩ - وعقدت اللجنة المخصَّصة لـ ''منطقة الأربعة عشر ميلا'' أول اجتماع لها في ٢٧ شباط/فبراير في قوك ماشار بتيسير من القوة الأمنية المؤقتة. وشارك في الاجتماع ممثلان عن القوات المسلحة السودانية وثلاثة ممثلين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب اثنين من أفراد القوة الأمنية المؤقتة. وناقش المشاركون في الاجتماع المسائل العملياتية، وقاموا بصياغة مشروع اختصاصات اللجنة الذي وافقت عليه الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٥ آذار/مارس.

٤٠ - وفي ٥ آذار/مارس، حضرت القوة الأمنية المؤقتة الجلسة الاستثنائية التي عقدتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا. وعقد الجلسةَ فريقُ الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وحضرها وزير دفاع جنوب السودان ووزير الدفاع السوداني. وقدمت القوة الأمنية المؤقتة إحاطة عن التقدم المحرز، التي تضمنت في جملة أمور، حالة نشر أفراد القوات العسكرية خارج المنطقة الحدودية الآمنة بحلول نهاية شباط/فبراير، وعرضت القوة صورا ساتلية لثمانية مواقع يشتبه في وجود عسكريين فيها. وأشارت القوة إلى أنها تلقت تأكيدات من جنوب السودان بأن تلك العناصر ليست تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وذكرت القوة الأمنية المؤقتة أيضا التحديات التي تمت مواجهتها في مواقع الأفرقة. وقرر كلا الطرفين، في جملة أمور، تحديد مواقع ارسم نقاط العبور بحلول ٢٠ آذار/مارس، ومنح إذن دائم لجميع دوريات الرصد والتحقق البرية، وكذلك لهبوط الطائرات العمودية داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وكان من المقرر عقد الاجتماع الاستثنائي المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤١ - وهكذا تم استيفاء شرط مجلس الأمن الذي يقتضي بأن يستأنف الجانبان مباحثات تعليم الحدود. واجتمعت لجنة الحدود المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لأول مرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واجتمعت اللجنة المشتركة لتعليم الحدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٢ - وكذلك في ١٩ شباط/فبراير، عملا بقرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة، دعا برنامجُ الحدود التابع للاتحاد الأفريقي مسؤولي القوة الأمنية المؤقتة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الخرطوم من أجل التشاور بشأن التحضيرات لعملية تحديد وتعليم خط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح على الأرض وحدوده الخارجية ونقاط التفتيش في ممرات عبور الحدود الأربعة التي ستجري في المستقبل.

٤٣ - وتم تحديد المعابر الحدودية المقرر فتحها في المرحلة الأولى أثناء اجتماع عقدَه الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ شباط/فبراير في الخرطوم وحضرته اللجنة الفنية المشتركة المعنية بممرات العبور الحدودية، التي تضم خبراء فنيين من الجانبين. وتضمنت ممرات العبور الحدودية التي تم تحديدها ممر كوستي - الرنك (نهري وبري)، وممر بانتو(هجليج) - بانتيو، وممر المجْلَد - الميرم - أويل، وممر الردوم - بُرام - تمساحة - راجا. وفي ١٩ آذار/مارس، تمكّن الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي، الذي كانت برفقته اللجنة الفنية المشتركة المعنية بممرات العبور الحدودية واللجنة الأمنية المشتركة، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، من الانتهاء من وضع علامات على النقاط الخمس الموجودة على ممر هجليج - بانتيو من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ورسمت هذه الجهات الحدود الخارجية شمالا وجنوبا والخط الوسط، ونقطتي تفتيش للجمارك والهجرة. وقام الفريق الفني بتحديد ممر الميرم - أويل في ٢١ آذار/مارس، ثم انتقل الفريق لتحديد ممر كوستي - الرنك في ٢٣ آذار/مارس. وقد نجح الفريق في تحديد الطرف الشمالي للممر، إلا أن والي أعالي النيل منعه من تحديد وسط الممر وطرفه الجنوبي.

العمليات

٤٤ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نصّ مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، على أن يكون تمديد الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها هو تمديدها الأخير ما لم يتخذ الطرفان التدابير المحددة المبينة في الفقرة ٩ من القرار. وتدعو الفقرة الجانبين إلى تنفيذ نتائج اتفاقات الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي أُبرمت في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لكي يتسنى لمجلس الأمن تجديد الولاية المنوطة بالقوة الأمنية المؤقتة والمتعلقة بدعم الآلية المشتركة. وفي الفقرة ٩ أيضا، دعا مجلس الأمن إلى تيسير حرية التنقل الكاملة للدوريات الجوية والبرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، وافتتاح المرحلة الأولى من ممرات العبور الحدودية، وعقد اجتماع واحد على الأقل لاستئناف مباحثات تعليم الحدود، وتنشيط اللجنة المخصصة لـ ”منطقة الأربعة عشر ميلا“، وتشغيل مواقع الأفرقة الأربعة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وعقد اجتماعين على الأقل للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وقد أحرز تقدم في كل من هذه الجوانب.

٤٥ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، غادر أفراد من القوة الأمنية المؤقتة ومراقبون وطنيون من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان مقرَّ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، في كادقلي، على متن دورية برّية إلى منطقة تيشوين بهدف إنشاء وشغل موقع أفرقة مؤقت فيها. وفي اليوم نفسه، غادر أفراد من القوة الأمنية المؤقتة ومراقبون وطنيون من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان منطقة قوك مشار إلى منطقة سفاهة بهدف إنشاء موقع أفرقة مؤقت فيها تابع للآلية المشتركة. ولم تُكلَّل محاولة أولية من موقعَي مقر القطاعين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بالنجاح بسبب وجود عناصر تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح طالبت بعثتي الرصد البرّيتين بأن تعود كل واحدة منهما إلى قاعدتها. وشوهد أيضا وجود لعناصر من القوات المسلحة السودانية داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح في تيشوين، إلى جانب ضباط من شرطة النفط السودانية. وفي كانون الثاني/يناير، عرضت القوة الأمنية المؤقتة مسألة حرمانها من حرية التنقل على سلطات جنوب السودان وتلقت منها تأكيدات بأن القادة العسكريين المحليين قد أُبلغوا بالعمليات التي تنفّذها القوة الأمنية المؤقتة.

٤٦ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أنشئ موقع الأفرقة في منطقة سفاهة مؤقتاً في ناحية باتجاه الشمال. وفي ٦ شباط/فبراير، اضطرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى وقف عملياتها لعدم تلقّيها إذنا بالهبوط من أي من الجانبين. وفي ١٢ شباط/فبراير، بُذلت جهود لنقل موقع فريق إلى ناحية باتجاه الجنوب، ولكن تعذّر هذا الأمر لعدم مشاركة المراقب الوطني من جنوب السودان، ولأن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام علقّت عملياتها مؤقتاً. ولتسوية هذه المسألة، تحقق رئيس الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، خلال زيارة قام بها إلى موقع الفريق، من أن المراقبين الوطنيين السودانيين يريدون نقل الموقع جنوباً إلى المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، بينما أصرّ الطرف جنوب السوداني على موقفه بأن مكان الموقع يُعتبر مناسبا ما دامت حدود المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح غير مرسومة. وأشار كبير المراقبين الوطنيين السودانيين إلى أن توفير الأمن في الموقع المذكور لا يمكن ضمانه لأن مكانه يقع خارج المنطقة الحدودية الآمنة على الجانب السوداني منها. فقد سبق في مناسبتين في كانون الثاني/يناير أن شوهدت جماعات مسلحة مجهولة الهوية على مقربة من موقع الفريق. وقد أدى الخلاف على مسألة نقل موقع الفريق وانسحاب المراقبين الوطنيين واحتمال أن تسوء الحالة الأمنية إلى سحب الموقع إلى منطقة قوك مشار في ٢٣ شباط/فبراير. وفي ٢٣ آذار/مارس، أجرت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها دورية برية وكانت تعتزم إنشاء موقع الفريق جنوب نهر كير داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. إلا أن الأهالي وقفوا بوجه هذه المحاولة، بمساندة من عمدة بلدة كير أديم.

٤٧ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، لم يُكتب النجاح لمحاولة إنشاء موقع الفريق في المكان المنشود بمنطقة تيشوين التي كانت خضعت لاستطلاع بطائرة عمودية أثناء المسح الأولي لموقع مناسب في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وذلك لأن عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح أعادوا بعثة الرصد البرية أدراجها باتجاه الشمال مباشرةً من خط الوسط على الجانب السوداني. وتبيّن أن القوات المسلحة السودانية توجد على مسافة ٢٠٠ متر من عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في تيشوين. ولذلك أُقيم موقع الفريق بعيداً عن خط الوسط. وفي ٢٣ آذار/مارس، لم يؤكد استطلاع لخط الوسط وجود جنود تابعين للقوات المسلحة السودانية أو للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجوار.

٤٨ - ووافق جنوب السودان على أن يجري سحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من تيشوين في موعد أقصاه ١٢ شباط/فبراير. غير أن دوريات التحقق التابعة للقوة الأمنية المؤقتة من موقع الأفرقة في تيشوين لم تتمكن من التحقق من هذا السحب ذلك أن المراقب الوطني التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في الموقع رفض الانضمام إلى الدورية. وتحقق رئيس الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أثناء زيارة قام بها إلى تيشوين في ١٩ شباط/فبراير من المراقبين الوطنيين جنوب السودانيين من أنهم لم يحصلوا على ترخيص من جوبا لتسيير دوريات مشتركة. وبعد مزيد من التحاور، قام موقع الأفرقة في تشوين، يوم ١٨ آذار/مارس، بتسيير دوريات برّية باتجاه خط الوسط من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ولم يُشاهد أي وجود عسكري هناك.

٤٩ - وفي ٢١ آذار/مارس، شرعت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في إنشاء قاعدة مؤقتة في منطقة السميح.

٥٠ - وفي ٧ آذار/مارس، أفادت دورية تحقُّق خاصة تابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في مناطق المقينص، وقرقر، وجودة، عن وجود معسكرات وما يُشتبه أنه وجود لمعدات ومركبات عسكرية في المجين وأفراد مسلحين، وموقع مشتبه في استخدامه لإطلاق مدافع الهاون، ومدفعية ثقيلة في جرجر.

وشوهد أيضا معسكر آخر في المنطقة نفسها، مع وجود جنود ومركبات مصفّحة. وأجريت دورية تحقُّق خاصة تابعة للآلية في عموم منطقة السميح/وار قيت في ٧ آذار/مارس. وتبيّن أن المنطقة مستقرة بعدم وجود أي من العناصر المسلحة فيها. وفي ١٤ آذار/مارس، وخلال دورية جوية تابعة للآلية المشتركة غرب منطقة سفاهة/كير أديم، شوهد ما يُشتبه في أنه معسكر. وأثناء دورية تحقّق أجريت في ٢٣ آذار/مارس، لم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة من التأكد من صحة وجود المعسكر المشتبه فيه لأن السكان المحليين وعمدة البلدة منعوها من الدخول إلى المنطقة.

الجوانب المالية

٥١ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٧١/٢٩٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مبلغ ٢٦٦,٧ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ٨٣,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ٦٧٢,٨ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

ملاحظات وتوصيات

٥٢ - ظلت منطقة أبيي مستقرة وآمنة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعود الفضل في ذلك إلى وجود القوة الأمنية المؤقتة وأنشطتها إلى حد كبير.. وقد يسرت القوة الأمنية المؤقتة أيضا إيصال المعونة الإنسانية وتسليمها. غير أنها لم تتمكن من معالجة بعض المسائل التي تتجاوز نطاق اختصاصها مثل انسحاب شرطة النفط في دفرة، التي لا تزال موجودة على الرغم من قرارات مجلس الأمن المتتالية التي تدعو إلى انسحابها. ولم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة كذلك من تقديم الدعم إلى المؤسسات الانتقالية التي لا يزال يتعين على الجانبين إنشاؤها. وفي هذا الصدد، لا تعمل لجنة الرقابة المشتركة في أبيي واللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين على نحو مشترك كما كان يُراد لهما. فرغم أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي تتولى مهام الرقابة على المؤسسات المشتركة التي هي غير موجودة، فإن الدور المنوط بها يتعين توسيع نطاقه ليشمل تقديم المساعدة في التعامل مع المسائل المتعلقة بالحوكمة والنظام العام. وسيكون عقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي اجتماعات مشتركة مفيدا أيضا في معالجة المسائل التي يتعين على القوة الأمنية المؤقتة، في ظل غياب إدارة مشتركة، أن تبت فيها وإنْ كان هذا الدور لا يتماشى مع ولايتها.

٥٣ - ولم يتمخض عن الحالة المستقرة نسبياً على الأرض أي تقدم على الصعيد السياسي. ورغم التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي ما زالت الحكومتان تكابدان المشاق في مواجهتها، فإن الموقف السياسي الراهن للطرفين بشأن مسألة أبيي لا يمكن أن يظل كما هو ولا يمكن التغاضي عنه إلى أجل غير مسمى. ولهذا، أهيب بالحكومتين أن تعقدا مباحثات على المستوى الوزاري لاستعراض حالة تنفيذ اتفاقات التعاون بينهما المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسيكون من شأن عقد اجتماع مماثل بشأن اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أن يسهم أيضا في تعزيز المؤسسات المشتركة أو غيرها من الترتيبات المؤقتة المتفق عليها بين الطرفين. وكخطوة مؤقتة، أحث الجانبين أن يعملا، بالاستفادة من وجود القوة

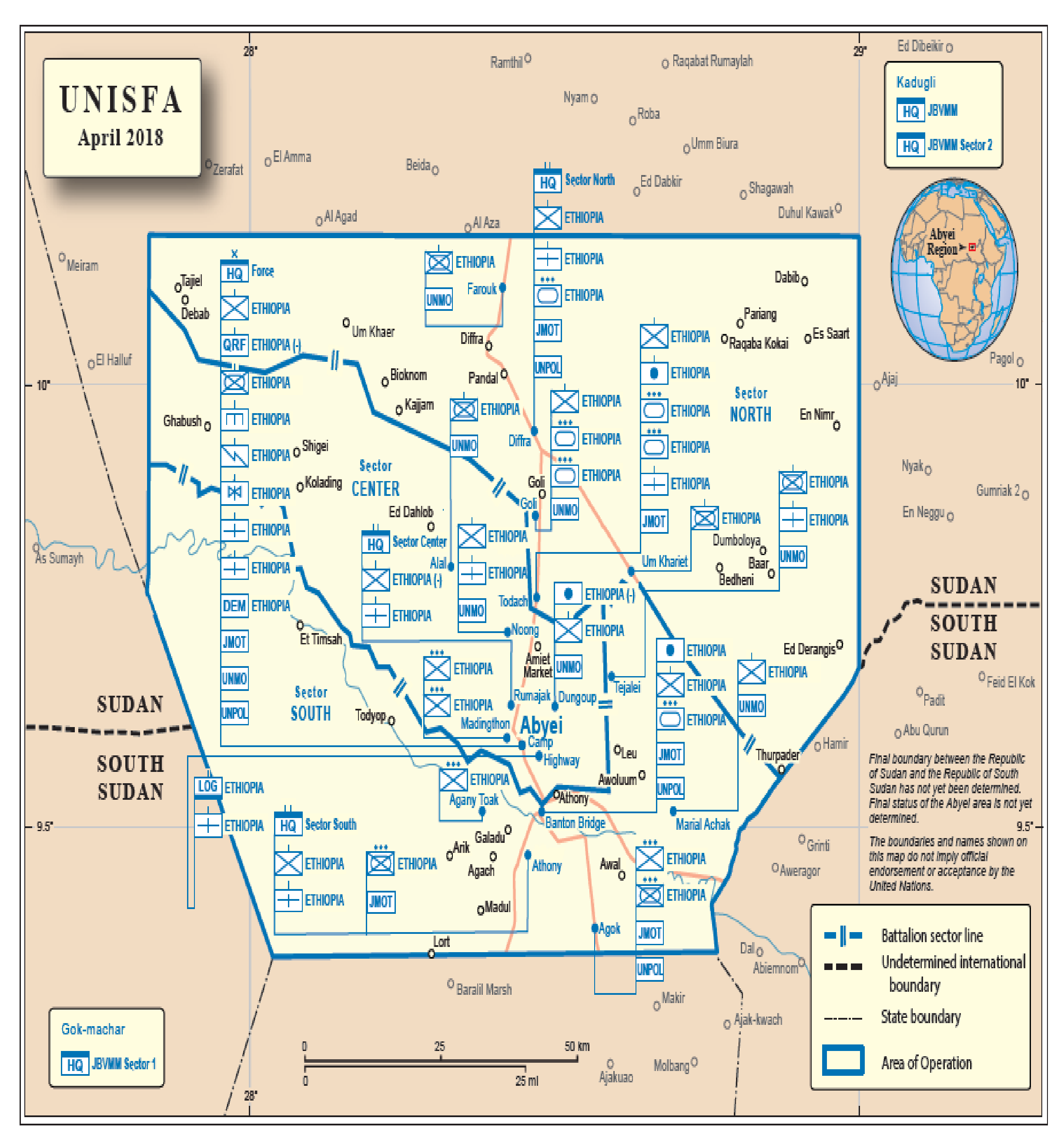
الأمنية المؤقتة، على إنشاء مؤسسات مشتركة مؤقتة وعلى تطبيع الترتيبات الحدودية عن طريق فتح ممرات العبور الحدودية وتنفيذ عمليات ترسيم الحدود.

٥٤ - وأحث مجلس الأمن على تشجيع الطرفين أن يعجّلا بالعمل على حل منازعاتهما ويغتنما أيضا فرصة الاستقرار السائد لإحراز تقدم بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. فمعالجة المسائل المعلقة من اتفاق السلام الشامل ضرورية لكسر جمود الوضع الراهن وتحقيق مزيد من التقدم.

٥٥ - وفيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، تدعم القوة الأمنية المؤقتة تؤيد الآلية من خلال أنشطتها المتعلقة بالرصد والتحقق والتحقيق. وكما ذكرتُ في تقريري، فقد أحرزت الآلية تقدما ملحوظا حيث إن الحكومتين بذلتا جهدا كبيرا على صعيد تنفيذ اتفاقاتهما المتعلقة بالحدود. بل إن مزيدا من التقدم أُحرز خلال الأشهر الخمسة الماضية على صعيد تفعيل الآلية أكثر مما أُحرز في السنوات الخمس السابقة. ويجب الاستفادة من هذا الزخم الحديث الذي يشكّل حجة مقنعة لتمديد الولاية المنوطة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى ما بعد ١٥ نيسان/أبريل. وخلال الأشهر القليلة الماضية، تبيّن أنه يمكن للطرفين أن يعملا معا بل يجب عليهما أن يفعلا ذلك. ولذلك، أهيب بمجلس الأمن أن يعترف بما بذله السودان وجنوب السودان من جهود واتخذاه من خطوات هامة على صعيد حدودهما، وأن يواصل بذلك دعمه لهذه الآلية. وأوصي بتمديد الدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة إلى الآلية في مرحلة القدرة التشغيلية الأولية لمدة ستة أشهر أخرى، بما يجعل أي انتقال في المستقبل إلى القدرة التشغيلية الكاملة متوقفاً على مدى قدرة البلدين على تنفيذ نتائج مباحثاتهما بشأن إدارة الحدود تنفيذا تدريجيا واستعدادهما لهذا التنفيذ.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أدرجتُ القوة الأمنية المؤقتة في قائمة البعثات الثماني التي ستخضع لاستعراض خارجي شامل لكي تسترشد به المباحثات الاستراتيجية المقبلة في مجلس الأمن. وقد قام فريق الاستعراض بزيارة إلى أبيي والمنطقة ككل في الفترة من ٥ إلى ١٩ آذار/مارس وأجرى تقييما للافتراضات الأساسية ونطاق الولاية، وشروط تنفيذها تنفيذا ناجحا، والفرص المتاحة لتحسين الأداء وإيجاد حلول مبتكرة، بما في ذلك مدى وجود حل سياسي يمكن تحقيقه واستراتيجية خروج واقعية قابلة للتنفيذ. وستُعرض نتائج الاستعراض على المجلس قبل المباحثات التي سيجريها بشأن تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة.

٥٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للقائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة المنتهية ولايته، اللواء تيسفاي جيدي هاليمايكل، الذي قاد البعثة تحت إمرته إلى تنفيذ ولايتها بفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأخص بامتناني جميع موظفي القوة الأمنية المؤقتة على ما تحلّوا به من رباطة الجأش في التصدي للتحديات العديدة التي شهدتها منطقة أبيي والمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وأود في الأخير أن أتوجه بالشكر إلى شركاء القوة الأمنية المؤقتة من الوكالات والصناديق والبرامج، ومن الاتحاد الأفريقي، وبالأخص الرئيسان الأسبقان لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر؛ ومبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم؛ وحكومة إثيوبيا، لما بذلوه من جهود دؤوبة للدفع قدماً بعجلة عملية السلام على الصعيد السياسي سواء فيما يتصل بأبيي أو بمسائل الحدود.


UNISFA
April 2018
Sector NORTH
Sector CENTER
Sector SOUTH
Abyei
SUDAN
SOUTH SUDAN
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined. Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Battalion sector line
Undetermined international boundary
State boundary
Area of Operation
Kadugli
HQ JBVMM
HQ JBVMM Sector 2
Gok-machar
HQ JBVMM Sector 1
HQ Force
HQ Sector North
HQ Sector Center
HQ Sector South
Abyei Region
Map No. 4467 Rev. 38 UNITED NATIONS
April 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)